برنامج الشعبية يتحدث عن المساواة بين المواطنين بدون تمييز ديني أو جنسي أو عرقي، بينما الديمقراطية تقول بالحقوق القومية للاسرائيليين، وغير معروف فيما اذا كان هذا الموقف الداعي للحقوق القومية يصل حد الاعتراف بدولة منفصلة أم لا.

وهذه نقطة برنامجية جدير مناقشتها وتوحيد الرأي حولها، علما انها مسألة نظرية، اي غير قابلة للتحقيق في الزمن المنظور، وهي بداهة تتصل بالنظرة للمشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة وفيما اذا كانت حركة تحرر أم غزوا استعماريا .. على أية حال هذا العنوان نعرج عليه لاحقا حينما نتناول السياسات الاسرائيلية.

٢- القانون الناظم للعلاقة مع اليمين البرجوازي الفلسطيني، فالشعبية تعتمد قانون وحدة - صراع - وحدة، بينما تعتمد الديمقراطية قانون وحدة- نقد.. الامر الذي جعل وتيرة صراع الشعبية مع قيادة عرفات عالية أحيانا ووصلت درجة الانسحاب غير مرة من اللجنة التنفيذية، بينما التاكتيك الثاني كان أقرب الى تخفيف وتيرة الصراع، وأحيانا التقاطع في لحظات طغيان التناقض بين الشعبية وسياسات القيادة الرسمية كما حال الانقسام أيام مؤتمر جنيف عام ٧٤، وكما هو عام ٨٥ حينما وقع اتفاق شباط بين الملك وعرفات وعشية انعقاد المؤتمر التوحيدي للمجلس الوطني عام ٨٧ حيث لوحظ ان المسافة بين الشعبية وفتح هي أكبر من المسافة بين الديمقراطية وفتح.. وان ترجمات هذين القانونين جعلت للجبهتين تاكتيكين وليس تاكتيكا واحدا.. طبعا بعد مدريد اقترب تحليل الجبهتين وتاكتيكهما وهذا هو الحال بعد توقيع اتفاق اوسلو، اي ان سياسات القيادة المتنفذة قد وحدت الفهم حيالها، وربما هذا يقود بالتالي الى تعديل القانون باتجاه معين طالما ان الجبهتين تقولان بالسقوط السياسي للقيادة الرسمية لـ م.ت.ف.

ومفيد الاشارة الى ان حماس قد نشأت خارج المنظمة وعملت ضمن علاقة صراعية وحسب.. وهي بذلك لم تخسر ، وهنا درس يستحق التأمل.

٣- هناك امور أقل جوهرية، ولكن من المفيد وضعها على طاولة البحث، مثل المركزية الديمقراطية، اذكيف تفهم كلا الجبهتين هذا القانون